تفعيل دور القطاع المصرفي في تحسين مستوى الإفصاح البيئي للشركات المساهمة: دراسة ميدانية

خالد عبد العزيز عطية*

علاء الدين محمود زهران **

مقدمة

يقوم القطاع المصرفي بدور هام في دعم ونمو الاقتصاد الوطني من خلال قيامه بتعبئة المدخرات وتوجيهها إلى مشروعات تنموية تهدف إلى تحقيق معدلات التنمية المرغوبة والمخططة من قبل صانعي القرار على المستوى الكلي، هذا ويرتبط أداء القطاع المصرفي عادة بمعايير السياسة النقدية والائتمانية ذات العلاقة ببيئة كل من الاقتصاد الوطني والعالمي. ويلعب القطاع المصرفي دوره التنموي من خلال قيامه بإشباع الاحتياجات التمويلية لمنظمات الأعمال الراغبة في الحصول على التمويل اللازم لإنشاء مشروعات اقتصادية جديدة أو التوسع في مشروعات حالية. فعادة ما تلجأ منظمات الأعمال للحصول على التمويل من القطاع المصرفي باعتباره أقل الموارد تكلفة، وما لذلك من أثر على تعظيم ربحيتها بشكل كبير. ومن هنا يمكن للقطاع المصرفي بما يمارسه من دور هام وحيوي في تمويل المشروعات الاقتصادية أن يلعب دورا حيويا في توجيه المشروعات الاقتصادية نحو القطاعات التنموية المستهدفة من قبل خطط التنمية في الدولة، وبشكل خاص نوعية المشروعات الصديقة للبيئة ومواردها.

تعد مشكلة التدهور البيئي، متمثلة في مشكلتي استنزاف الموارد والتلوث البيئي، من أهم وأخطر المشكلات التي أصبحت تواجه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وتعد المنشآت الاقتصادية الهادفة للربح وغير الموجهة بيئياً في تلك الدول، هي المسئول الأول عن مشكلتي استنزاف الموارد والتلوث البيئي. ولذلك يمكن للقطاع المصرفي بما يملكه من قدرات تمويلية، أن يلعب دوراً فاعلا في الحفاظ على البيئة ومواردها، من خلال توجيه استثماراته وموارده المالية نحو تمويل المشروعات التنموية التـــــي

* د.خالد عبد العزيز عطية- استاذ مشارك بقسم المحاسبة - جامعة الملك فيصل- السعودية

** د.علاء الدين محمود زهران- استاذ مشارك بقسم المحاسبة -جامعة الملك فيصل- السعودية

تهدف إلى تحقيق عائد اقتصادي مناسب لملاكها، ولكن في ذات الوقت تهدف إلى الحفاظ على البيئة ومواردها من الاستنزاف أو التلوث، وذلك باعتبار أن البيئة ومواردها، وفقا لمفهوم التنمية المستدامة، ليست ملكا للجيل الحالي فقط، وإنما هي تعد ملكية مشتركة بين الجيل الحالي والأجيال القادمة (UNEP, 1995; Griffith, 1992; ICAEW, 1992; Coulson, 2007)

ولقد بدأ ظهور الدور الواضح للبنوك في الحفاظ على البيئة ومواردها منذ عام ١٩٩٢ وذلك بعد توقيعها على وثيقة حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة عام ١٩٩٢ في مؤتمر الأرض بريو دي جانيرو بالبرازيل، والذي كان محوره الرئيسي حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، التي تهدف إلى تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية، من خلال الحفاظ على البيئة ومواردها من الاستنزاف والتلوث (راجع: UNEP, 1995; ICAEW, 1992). وقد كان قيام البنوك بالتوقيع على تلك الوثيقة بمثابة إعلان للمجتمع الدولي بالتزام القطاع المصرفي العالمي بالحفاظ على البيئة ومواردها؛ وذلك من خلال التأكيد على ضرورة إدراجه للمخاطر البيئية ضمن قائمة تقييم المخاطر الواجب فحصها قبل الموافقة على منح التمويل اللازم للمنشآت الاقتصادية (راجع: Rockness and Williams, 1988; Gray and Bebbington, 2001) وقد انعكس ذلك في تزايد اهتمام القطاع المصرفي في السنوات الأخيرة بالبيئة وقضاياها، ومن مظاهر هذا الاهتمام تزايد اهتمام البنوك بتقديم التمويل اللازم للمنشآت التي تمارس أنشطة اقتصاديه صديقة للبيئة، أو تلك التي تسعى لامتلاك تقنيات أو معدات تهدف إلى تقليل الأثر السلبي للأداء الاقتصادي للمنشآت على البيئة ومواردها (راجع: Sarokin and Nikolaou, 2007; Schulkin, 1991)، بل ولقد قامت العديد من البنوك في الدول المتقدمة، وبشكل خاص في المملكة المتحدة، بوقف تعاملها الجاري مع المنشآت التي تمارس أنشطة اقتصادية لا تهتم بالحفاظ على البيئة ومواردها، وذلك تطبيقاً لما عرف بقانون الالتزام الأخلاقي للبنوك تجاه الحفاظ على البيئة ومواردها، وحماية حقوق المجتمع في تلك الموارد (راجع: Tomphoson, 1999a,b; Cowton and Thompson, 2001). كما قامت بعض البنوك الأمريكية أيضاً باستحداث اتجاه استثماري بيئي جديد يتمثل في الاهتمام بالبعد البيئي في المشروعات الاقتصادية التي يتم تمويلها لما له من عائد اقتصادي وعائد بيئي في نفس الوقت. ويعد من مظاهر الاهتمام أيضاً تأسيس رابطة المصرفيين البيئيين (EBA) في الولايات المتحدة بالتعاون مع البنوك التجارية، وتهدف هذه الرابطة إلى وضع سياسة بيئية للتوظيف الأمثل لرؤوس الأموال والاستثمارات حتى تتمشى مع السياسات الائتمانية الخاصة بإدارة المخاطر

البيئية، وخلق حلول للقضايا البيئية التي تواجه المؤسسات الائتمانية وأنشطتها التمويلية. كما أنشئت مؤسسة المواد من أجل المستقبل في ولاية كاليفورنيا عام ١٩٩٢ لتمويل المشروعات القائمة على إعادة تدوير المخلفات وإعادة استخدامها من خلال الهبات والمنح والقروض التي تقدمها المؤسسات المالية (راجع Gray, 1990, 1992; Owen et al., 1997; Environmental Bankers Association, 2008).

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود اعتقاد سائد بأن نشاط المؤسسات المالية لا يعد نشاطاً مسئولاً عن تلوث البيئة أو استنزاف مواردها بشكل مباشر، حيث أنه لا توجد علاقة مباشرة بين أنشطة المؤسسات المالية وقضايا البيئة (Coulson, 2007; Thompson and Cowton, 2004; Gray and Bebbington, 2001) ومع ذلك فإن على تلك المؤسسات المالية دوراً لا يقل أهمية- وربما يزيد في بعض الأحيان - عن دور بعض الجهات المنوطة بشئون البيئة وقضاياها، وذلك نظراً لدورها الحيوي في تمويل أنشطة منظمات الأعمال، وما يعنيه ذلك من توافر سلطات غير رسمية أو قوة غير نظامية لتلك المؤسسات، يمكن من خلالها إلزام منظمات الأعمال بمراعاة الاعتبارات والاشتراطات البيئية كشرط رئيسي لمنحها التمويل اللازم، والذي يعد عصب نشاط تلك المنظمات، ويبرز ذلك الدور الفاعل الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات المالية في الاهتمام بقضايا البيئة وحمايتها من التلوث أو التدهور. وتشير الأدبيات في هذا الصدد إلى وجود ثلاثة اتجاهات تحدد الأدوار التي يمكن أن تلعبها البنوك في حماية البيئة ومواردها؛ الاتجاه الأول ويرى أن البنوك يمكن أن تمارس دوراً شرطياً في الحفاظ على البيئة ومواردها، وذلك من خلال منح القروض لمنظمات الأعمال الملتزمة بتطبيق التشريعات البيئية والامتناع عن تمويل المنظمات غير الملتزمة بتطبيق تلك التشريعات، ويلقى هذا الاتجاه معارضة من جانب البنوك الكبيرة بشكل خاص، حيث يرون أن دور الشرطي المشار إليه من المفترض أن تقوم به الجهات الحكومية المسئولة عن وضع وتطبيق التشريعات البيئية (Taberner et al., 1991; (Vaguhan, 1994[1]. في حين يرى الاتجاه الثاني أن مسئولية الحفاظ على البيئة ومواردها يجب أن تكون مسئولية مشتركة بين قطاع البنوك والقطاعات الأخرى المشاركة في الاقتصاد بهدف تشجيع منظمات الأعمال على تبني أفضل الممارسات البيئية، والعمل على تزويدها بالمعلومات التي تمكنها من إدارة المخاطر البيئية، وبما يساعد على تخفيض الأضرار البيئية المصاحبة لأنشطة تلك المنظمات، ويعد هذا الاتجاه أكثر قبولاً من الاتجاه الأول من قبل البنوك بشكل عام (Thompson, 1998a; Cowton, 2002). وأخيراً يرى مؤيدي

الاتجاه الثالث أن البنوك يمكن أن تقوم بدور إضافي مكمل للدور الذي قامت به في الاتجاه الثاني ويعرف بالدور الوقائي للبنوك في حماية للبيئة ومواردها، فعلى سبيل المثال يمكن أن تمنح البنوك قروضاً مدعومة — بمعنى تمويل منخفض التكلفة- لمنظمات الأعمال الملتزمة بحسن إدارة الموارد البيئية، وكذا منظمات الأعمال ذات الأنشطة الأقل ضرراً للبيئة، وتلك المتخصصة في تحقيق المنافع البيئية، وما إلى ذلك(Wang et al., 2004; Environmental Bankers Association, 2008).

وعلى الرغم من تزايد الاهتمام من قبل مؤسسات القطاع المصرفي بإدراج الاعتبارات البيئية عند اتخاذها للقرارات التمويلية المتعلقة بمنظمات الأعمال، إلا أن المشكلة الأساسية التي تواجه تلك المؤسسات تكمن في أمرين، الأول ويتمثل في وجود العديد من المعوقات التي تمنع مؤسسات القطاع المصرفي من الوفاء بمسئولياتها البيئية تجاه المجتمع، والتي يتمثل أهمها في عدم وجود رؤية واضحة لدى إدارات تلك المؤسسات فيما يتعلق بمفهوم حماية البيئة ومواردها، وكذا وجود اعتقاد سائد لدى غالبية تلك المؤسسات بأن علاج المشكلات البيئية يعد من مسئوليات الحكومات بصفة رئيسية، وتزايد درجة المنافسة بين وحدات القطاع المصرفي نتج عنه تجاهل الاهتمام بالقضايا البيئية، هذا بالإضافة إلى ضعف إدراك المؤسسات المصرفية لأهمية قيامها بدراسات تقييم الآثار البيئية للمشروعات الراغبة في الحصول على التمويل اللازم من تلك المؤسسات (Rubenstein, 1992; Epstein and Freedman, 1994; Lee and Egede, 2005; Tolba and Saab, 2008).

أما الأمر الثاني فيتمثل في القصور الواضح في حجم ونوعية الإفصاح عن المعلومات البيئية ضمن تقارير المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية الصادرة عن منظمات الأعمال، مما نتج عنه ضعف الدور الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات المالية في حماية البيئة ومواردها. وفي هذا الصدد أكدت نتائج العديد من الدراسات في مجال المحاسبة البيئية، والتي اهتمت بتطور حجم ونوعية الإفصاح عن معلومات الأداء البيئي بواسطة منظمات الأعمال، أن هذا القصور يرجع إلى العديد من الأسباب، من أهمها عدم اقتناع منظمات الأعمال بالحصول على منافع مباشرة من الإفصاح عن معلومات الأداء البيئي؛ وكذلك عدم اقتناعها بأن الإفصاح عن معلومات الأداء البيئي يعد جزءاً من مسئوليتها البيئية تجاه المجتمع؛ وضعف العقوبات الواردة بالتشريعات البيئية والمفروضة على منظمات الأعمال غير الملتزمة بالإفصاح عن الأداء البيئي؛ وضعف المحفزات التي تقدمها الحكومات لمنظمات الأعمال التي تفصح عن أدائها البيئي؛ وضعف دور جماعات الضغط المهتمة بقضايا وشئون البيئة — وبشكل خاص في الدول النامية —

في التأثير على منظمات الأعمال كي تفصح عن أدائها البيئي؛ وضعف اهتمام أصحاب المصالح بالمعلومات التي تفصح عنها منظمات الأعمال فيما يتعلق بأدائها البيئي، وأخيراً الاعتقاد بأن الإفصاح عن المعلومات البيئية ليس له علاقة بإمكانية الحصول على تمويل من القطاع المصرفي Gamble et al., (1996; Belal, 2000; Wang et al., 2004; Cho,) 2007; Brammer, 2008.

وعلى الرغم من تحقيق القطاعات المصرفية لمعدلات عالية من الأرباح وبشكل خاص في الدول النامية، وذلك كنتيجة لحصولها على امتيازات كبيرة من حكومات تلك الدول، إلا أنه من الملاحظ حتى الآن أن المشروعات الاقتصادية التي يمولها القطاع المصرفي في تلك الدول، وتستهدف الحفاظ على البيئة ومواردها، مازالت دون مستوى الطموحات بكثير. وفى المقابل فقد لوحظ أن المسئولية البيئية للقطاع المصرفي في الدول المتقدمة في تطور متزايد، والتي أصبحت معها البنوك الأوربية والأمريكية- على سبيل المثال- لا تمنح تمويلاً لمنظمات الأعمال مهما كان حجمها، إلا بعد التأكد من توافر خصائص بيئية معينة في تلك المنظمات، وبما يضمن صداقة أنشطتها للبيئة ومواردها، وكذلك إلزامها بتقديم دراسات جدوى بيئية للمشروع جنباً إلى جنب مع دراسة الجدوى الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى مطالبة تلك المنظمات بضرورة تحسين مستوى إفصاحها البيئي بتقاريرها السنوية كشرط للحصول على التمويل اللازم من تلك البنوك (Gray et al., 1995; Deegan and Rankin, 1997, 1999; Nikolaou, 2007)

ومن المهم التأكيد هنا على أن إدراج منظمات الأعمال للمعلومات البيئية ضمن مصادر معلوماتها المحاسبية المنشورة، سوف يعود بالنفع على كل من منظمات الأعمال ومؤسسات القطاع المصرفي في آن واحد، ففيما يتعلق بمنظمات الأعمال، فبجانب تسهيل إمكانية حصولها على التمويل اللازم من القطاع المصرفي، فإنها سوف تظهر بمظهر المنظمات الأكثر حرصاً على الوفاء بمسئوليتها البيئية والاجتماعية من خلال التأكيد على أنها تمارس نشاطات اقتصادية غير ملوثه أو مستنزفه للبيئة ومواردها، ومن شأن ذلك أن يساعدها على كسب تأييد ورضاء عملاءها والمجتمع المحيط بها. أما فيما يتعلق بمؤسسات القطاع المصرفي، فإن إدراجها لمعلومات الأداء البيئي لمنظمات الأعمال ضمن نماذج قراراتها التمويلية، سوف يمكنها من تحقيق عدة منافع لعل من أهمها تحقيق التوازن بين أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وتقييم المخاطر البيئية المصاحبة لأنشطة منظمات الأعمال بما يساعدها على تجنب الالتزامات والمخاطر البيئية، بالإضافة إلى التأكيد على تبنيها لمفهوم التنمية المستدامة، وبما يساعد على تحسين صورتها العامة في أذهان المجتمع.

وعلى الرغم من وجود وفرة في أدبيات المحاسبة البيئية التي اهتمت بإفصاح منظمات الأعمال عن أدائها البيئي بشكل عام سواء بشكل إلزامي أو اختياري، وكذا وجود وفرة في الدراسات التي اهتمت بدراسة وتقييم قرارات القطاع المصرفي المتعلقة بمنح التمويل اللازم لمنظمات الأعمال، إلا أنه توجد ندرة في الدراسات التي اهتمت بدراسة الدور الذي يمكن أن تمارسه مؤسسات القطاع المصرفي في تطوير مستوى الإفصاح عن معلومات الأداء البيئي لمنظمات الأعمال، وذلك من خلال الضغط على تلك المنظمات للإفصاح عن تلك المعلومات، وسواء أكان ذلك في تقارير منفصلة أو ضمن تقاريرها السنوية، عند اتخاذ قرارات منح التمويل اللازم لتلك المنظمات، وبما يضمن ممارسة تلك المنظمات لنشاطات اقتصادية صديقة ومسالمة للبيئة ومواردها. ومن ثم تبرز مساهمة الدراسة الحالية في تغطية القصور الواضح في الدراسات التي اهتمت بالدور الفاعل الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات القطاع المصرفي قي تحسين مستوى الإفصاح عن معلومات الأداء البيئي لمنظمات الأعمال، وبما يدعم الدور المنوط بتلك المؤسسات في الحفاظ على البيئة ومواردها.

أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تفعيل دور القطاع المصرفي في تحسين مستوى الإفصاح عن معلومات الأداء البيئي للشركات المساهمة، ولتحقيق هذا الهدف يسعى البحث لإنجاز الأهداف الفرعية التالية:

١- تقييم موقف البنوك تجاه حماية البيئة ومواردها.

٢- دراسة المعوقات التي تمنع البنوك من الوفاء بمسئولياتها البيئية.

٣- دراسة موقف البنوك تجاه تقييم المخاطر البيئية للشركات المساهمة التي يمولها البنك.

٤- تحديد الخصائص البيئية المرغوب توافرها في الشركات المساهمة لأغراض حصولها على التمويل اللازم من البنوك.

٥- تقييم مصادر المعلومات المحاسبية من حيث مدى اشتمالها على معلومات الأداء البيئي للشركات المساهمة لأغراض اتخاذ القرارات التمويلية بواسطة البنوك.

٦- تحديد المعلومات البيئية المرغوب الإفصاح عنها في التقارير السنوية للشركات المساهمة لأغراض اتخاذ القرارات التمويلية بواسطة البنوك.

فروض البحث

١- أن البنوك لا تعطي درجة الاهتمام الكافي لحماية البيئة ومواردها عند اتخاذ القرارات التمويلية

٢- توجد معوقات تمنع البنوك من الوفاء بمسئولياتها البيئية تجاه المجتمع

٣- أن البنوك لا تعطي درجة الاهتمام الكافي لتقييم المخاطر البيئية للشركات المساهمة عند اتخاذ القرارات التمويلية

٤- تهتم البنوك بوجود خصائص بيئية معينة في الشركات المساهمة عند اتخاذ القرارات التمويلية

٥- أن مصادر المعلومات المحاسبية الأساسية لا تفي باحتياجات البنوك من معلومات الأداء البيئي للشركات المساهمة لأغراض اتخاذ القرارات التمويلية

منهج البحث

يعتمد البحث على تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم في الجانب النظري تناول الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث بهدف استخلاص أهم النتائج والدروس المستفادة وبما يساعد على بناء أداة البحث والمتمثلة في قائمة الاستبيان، تضمنت مجموعة من المحاور وبما يساعد على اختبار فروض البحث، وذلك من خلال الدراسة الميدانية التي تم تنفيذها على عينة من مؤسسات القطاع المصرفي السعودي، وقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لأغراض تحليل نتائج الدراسة الميدانية والوقوف على مدى تحقق فروض البحث، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الموافقة لجميع فقرات الاستبانة، كما تم استخدام اختبار (Chi-Square) لقياس الفروق المعنوية لبعض الفقرات، وكذا تم حساب كل من معاملي الاختلاف والاتفاق، وبما يساعد على اختبار كل فرض من فروض البحث على حدة، وأخيراً تم استخدام كل من أسلوبي التحليل العاملي وتحليل الانحدار المتعدد بغرض تصنيف أنواع المعلومات البيئية المرغوب الإفصاح عنها بواسطة الشركات المساهمة إلى مجموعات من وجهة نظر البنوك، وتحديد درجة أهمية كل مجموعة من تلك المجموعات.

أهمية البحث

مما سبق يمكن تلخيص أهمية البحث في النقاط الرئيسية التالية:

١- المساهمة في تفعيل الدور البيئي لمؤسسات القطاع المصرفي من خلال تمكين تلك المؤسسات من توجيه الفرص الاستثمارية الحالية والمرتقبة نحو القطاعات والمشروعات التي تستهدف تحقيق عائد اقتصادي مناسب، بجانب الحفاظ على البيئة ومواردها من الاستنزاف أو التلوث، وبما يساعد على قيام القطاع المصرفي بدوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢- إبراز العديد من المنافع التي تعود على المؤسسات المالية من إدراجها للاعتبارات البيئية عند اتخاذ القرارات التمويلية والتي من أهمها حماية أموال المودعين، وتقليل احتمالات التعرض للدعاوي القضائية وتحمل التعويضات، إضافة إلى تحسين الصورة العامة للقطاع المصرفي في أذهان المجتمع.

٣- التأكيد على ضرورة إدراج معلومات الأداء البيئي لمنظمات الأعمال ضمن مصادر المعلومات المحاسبية، وبما يسهل حصول تلك المنظمات على التمويل اللازم من مؤسسات القطاع المصرفي.

٤- تحسين مستوى الإفصاح الحالي عن معلومات الأداء البيئي للشركات المساهمة، من خلال تحديد مجموعات معلومات الأداء البيئي - والأهمية النسبية لكل مجموعة - والتي تهتم المؤسسات المالية بضرورة إدراجها ضمن التقارير المعلوماتية الصادرة عن تلك الشركات ، وبما يسهل حصول الشركات المساهمة على التمويل اللازم من مؤسسات القطاع المصرفي.

حدود البحث

- يتكون القطاع المصرفي السعودي من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وشركات التأمين وصناديق الاستثمار، وصناديق تعويضات نهاية الخدمة ومؤسسات الإقراض المتخصصة، ويقتصر موضوع البحث على البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض المتخصصة، والتي تعنى بالأنشطة التمويلية في القطاع المصرفي السعودي.
- تستخدم الدراسة اصطلاح البنوك ليعبر عن كل من البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض المتخصصة، باعتباره الأقرب في واقع الممارسة العملية، حيث تعتبر مؤسسات الإقراض المتخصصة نفسها بنوكاً متخصصة بالدرجة الأولى في تمويل قطاعات معينة لخدمة أهداف خطط التنمية بالمملكة.
- عند استطلاع آراء مفردات العينة الممثلة لمؤسسات القطاع المصرفي، بشأن الخصائص البيئية المرغوبة في منظمات الأعمال ومستوى الإفصاح البيئي الحالي لتلك المنظمات، تم التركيز على الشركات المساهمة كنموذج لمنظمات الأعمال، وذلك باعتبارها أكثر المنظمات طلباً للحصول على التمويل، مع كونها تتصف بكبر الحجم عادة، وتلتزم بنشر قوائمها المالية بانتظام وطبقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها، وتخضع للرقابة من جانب السلطات الرقابية ذات الصلة.

خطة البحث

تشتمل الدراسة على ثلاثة أقسام رئيسية، اختص القسم الأول بتناول الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، والتي تناولت بشكل خاص مدى اهتمام البنوك بقضايا البيئة، والمعوقات التي تمنعها

من الوفاء بمسئوليتها البيئية تجاه المجتمع، وكذا دراسات تقييم المخاطر البيئية لمنظمات الأعمال من قبل البنوك، إضافة إلى الدراسات التي تناولت الدور الذي يمكن أن تلعبه معلومات الأداء البيئي لمنظمات الأعمال في اتخاذ القرارات التمويلية بواسطة البنوك، وذلك بهدف استخلاص أهم النتائج والدروس المستفادة وبما يساعد على تصميم أداة الدراسة الميدانية. في حين اختص القسم الثاني بتنفيذ الدراسة الميدانية من خلال توزيع قائمة استبيان على عينة من مؤسسات القطاع المصرفي السعودي، وبما يساعد على اختبار فروض البحث، وتختتم الدراسة بالقسم الثالث والأخير والذي يعرض لأهم نتائج وتوصيات البحث.

القسم الأول: الدراسات السابقة

يختص هذا القسم بتناول الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، والتي تناولت بشكل خاص دور البنوك في حماية البيئة ومواردها البيئة عند اتخاذها لقرارات منح التمويل اللازم لمنظمات الأعمال، وسوف يتم عرض هذه الدراسات طبقاً لتسلسلها التاريخي، وبما يساعد على الوقوف على حلقات التواصل فيما بينها، واستخلاص أهم النتائج والدروس المستفادة، وذلك على النحو التالي:

١- دراسة (Owen et al., 1997)

تناولت الدراسة قضية إفصاح المنشآت عن المعلومات المالية وغير المالية المرتبطة بأدائها الاقتصادي والاجتماعي وبما يلبي احتياجات كافة الأطراف ذات الصلة، حيث أصبح في ظل تطور التشريعات البيئية من حق المؤسسات المالية المانحة للقروض والتسهيلات البنكية لمنظمات الأعمال طلب معلومات عن الأداء البيئي لتلك المنظمات، وذلك انطلاقاً من المفهوم الشامل للمحاسبة الاجتماعية، والذي انعكس على تطوير جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المحاسبية لصالح كافة الأطراف المستفيدة، وأكدت الدراسة على تزايد اهتمام الباحثين في مجال المحاسبة الاجتماعية بالبيئة وقضاياها بشكل أكثر وضوحاً منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي. فمنذ ذلك الوقت تحولت البيئة وقضاياها من محور اهتمام فرعي من قبل المنشآت إلى محور اهتمام رئيسي. وفي ذات الوقت زاد اهتمام البنوك بإدراج البيئة وقضاياها ضمن أنشطتها التمويلية، وقد خلصت الدراسة إلى تزايد الرغبة لدى المؤسسات المصرفية في الحصول على المعلومات البيئية الملائمة من منظمات الأعمال، وذلك بهدف إدراج البيئة وقضاياها عند اتخاذها لقرارات منح القروض والتسهيلات البنكية، والذي من شأنه تحقيق الاستفادة لكافة الأطراف ذات الصلة والمهتمة بالأداء البيئي لمنظمات الأعمال.

٢- دراسة (Thompson, 1998a)

أشارت الدراسة إلى أن البنوك عادة ما تعرف المخاطر البيئية من المنظور المالي ذو الأثر على تقييم القيمة الحالية للقروض الممنوحة لمنظمات الأعمال[٢]، حيث أنه في واقع الأمر يتمثل الدور الرئيسي للبنوك في الموافقة على منح القروض عند مستويات المخاطرة المقبولة أو المفضلة لدى تلك البنوك، لذا فإن عملية منح القروض تتركز بصفة أساسية على تقييم كلاً من المخاطر المالية والمخاطر البيئية. وقد صنفت الدراسة المخاطر البيئية من وجهة نظر البنوك إلى ثلاثة أنواع وهي المخاطر البيئية المباشرة والمخاطر البيئية غير المباشرة ومخاطر السمعة، حيث تشير المخاطر البيئية المباشرة إلى المخاطر الناتجة عن تحمل البنك لتكاليف تنظيف البيئة كنتيجة لتمويل منظمات أعمال ساهمت في تلويث البيئة، وقد تزيد تكاليف هذا النوع من المخاطر في بعض الأحيان عن قيمة القرض ذاته؛ أما المخاطر البيئية غير المباشرة فتتمثل في المخاطر الناجمة عن دخول البنوك في تمويل أنشطة تؤدي إلى تدهور البيئة ومواردها، والذي يؤدي بدوره إما إلى حدوث زيادة في التكاليف التي تتحملها منظمات الأعمال كتلك الناتجة عن تكاليف الالتزام بالتشريعات البيئية، أو الغرامات التي تتحملها نتيجة عدم الالتزام بالتشريعات البيئية، أو تكاليف تنظيف المواقع الملوثة، أو حدوث تخفيض في إيرادات تلك المنظمات بسبب تأثر سمعة المنشأة أو تخفيض حجم الإنتاج أو توقفه كلياً، وبطبيعة الحال فإن كافة العقوبات المالية السابقة سوف تؤثر بالضرورة بالسلب على الأرباح والتدفقات النقدية لمنظمات الأعمال المقترضة من البنوك، والتي سوف تنعكس بدورها على قدرتها على سداد التزاماتها، ومن ثم زيادة حجم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك؛ وأخيراً تشير مخاطر السمعة إلى درجة تأثر سمعة البنك بشكل سلبي إذا وجد أن البنوك مرتبطة بأي شكل من الأشكال بتمويل منظمات أعمال تمارس أنشطة غير صديقة للبيئة، حتى ولو كانت البنوك ذاتها ملتزمة بتطبيق الإجراءات القانونية السليمة عند منح القروض. حيث عادة ما تتأثر سمعة البنوك بما ينشر من جانب وسائل الإعلام، وبما تمارسه جماعات الضغط من أنشطة في هذا الخصوص[٣]. وتتمثل خطورة هذا النوع من المخاطر في أنه حتى ولو لم تتحمل البنوك مخاطر مالية نتيجة عدم سداد العميل للقرض أو حتى تكاليف تنظيف البيئة، إلا أن البنوك تتأثر سمعتها بالسلب كنتيجة لمشاركتها في جريمة تمويل منظمات أعمال مارست أنشطة ملوثة للبيئة، وربما لا يؤثر الخطر المرتبط بالسمعة بشكل مباشر على القيمة الحالية للقروض الممنوحة لمنظمات الأعمال، ولكن من المؤكد أنه سوف يؤثر بصورة أو بأخرى على الإيرادات المستقبلية للبنوك، والذي سوف يؤثر بالضرورة على

مقدرتهم على جذب عملاء جدد في المستقبل، ومن هنا تبرز صعوبة تحديد وقياس المخاطر البيئية المرتبطة بسمعة البنوك في صورة مالية.

وأوضحت الدراسة أن وجود المخاطر البيئية المصاحبة لأنشطة منظمات الأعمال، دفع البنوك للعمل على إدراج البعد البيئي كجزء من مراحل اتخاذ قرارات منح التمويل اللازم لتلك المنظمات، لذا قامت الدراسة بالربط بين المخاطر البيئية الثلاث السابقة بالقطاعات الصناعية التي تمارس أنشطة لها أثر سلبي واضح على البيئة ومواردها، والتي من بينها الصناعات ذات الأثر الهام على البيئة أو الصناعات الأكثر حساسية للبيئة وتشمل الصناعات المستخرجة للطاقة والوقود من المخلفات، والصناعات الاستخراجية، والصناعات التعدينية[٤]. وقد خلصت الدراسة إلى أن البنوك أخذت بالنظرة التشاؤمية عند تقييمها للمخاطر البيئية لمنظمات الأعمال، حيث ركزت على الجزء المنظور، والمتعلق بالتكاليف المرتبطة بالمخاطر البيئية، بينما أهملت الجانب المرتبط بالإيرادات أو الفرص والمنافع البيئية الناجمة عن تجنب تلك المخاطر، هذا بالإضافة إلى ضرورة اهتمام البنوك بالتصنيف البيئي عند تقييم المخاطر البيئية لمنظمات الأعمال.

٣- دراسة (Hinterberger et al., 1998)

ركزت الدراسة على الدور الذي يمكن أن تلعبه البنوك في حماية البيئة ومواردها في ظل المسئولية المتزايدة للبنوك للمشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والذي نتج عنه تحول في دور البنوك من مدخل ردود الأفعال إلى المدخل الاستباقي عند التعامل مع القضايا البيئية، حيث كما تعتقد الدراسة أن التشريعات البيئية المتشددة وتزايد إدراك منظمات الأعمال لمسئولياتها البيئية أجبر تلك المنظمات على استخدام التكنولوجيا صديقة البيئة واستخدام معدات منع والرقابة على عناصر التلوث، والذي أدى بدوره إلى زيادة طلب منظمات الأعمال على التمويل اللازم من البنوك لتمويل تلك الأنشطة. وقد أوضحت الدراسة أن الإدارة البيئية الفعالة لعمليات منح الائتمان تتطلب تحديد البنوك للفرص الاستثمارية الصديقة للبيئة، والتي سوف تؤدي بدورها إلى إتاحة الفرصة للبنوك لتقديم التمويل اللازم للمنشآت، والذي يضمن معه تحقيق أعلى عائد مالي لتلك المنشآت مع أقل مخاطرة بيئية يمكن أن تتحملها البنوك. وقد دفع ذلك البنوك إلى تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة، والتي منها على سبيل المثال ما قام بنك Westminster Bank بالمملكة المتحدة من تخصيص حصص تمويلية ثابتة لتمويل المنشآت التي التزمت بتخفيض الأضرار البيئية الناجمة عن أنشطتها، وكذلك ما قدمه أيضاً بنك

Co-operative Bank في المملكة المتحدة من تقديم تمويل بمعدلات فائدة منخفضة للمنشآت التي أدرجت معايير التنمية المستدامة ضمن أنشطتها. وأخيراً أوضحت الدراسة أنه يمكن للبنوك أن تلعب دوراً هاماً في تقديم النصائح والإرشادات البيئية لمنظمات الأعمال كي تتجنب الالتزامات أو الأضرار البيئية التي قد تنجم عن ممارستها لأنشطتها.

٤- دراسة (Thompson, 1998b)

سعت الدراسة لتحقيق هدفين رئيسيين وهما تعريف وتحديد أنواع المخاطر البيئية من وجهة نظر قطاع البنوك، وكذا فحص اتجاهات الربط بين إدارة المخاطر البيئية وسياسات الإقراض البنكية، وبما يساعد على تسويق أنشطة البنك. ولتحقيق هدفي الدراسة استخدمت الدراسة أسلوب المقابلة الشخصية، واختلفت خصائص بنوك العينة من حيث الحجم وطبيعة النشاط والمنطقة الجغرافية، وتمثل الأشخاص المستقصى منهم في مديري أقسام الائتمان وممثلي الإدارات البيئية في البنوك، وتركزت المقابلة حول الإجابة على خمسة أسئلة رئيسية وهي: هل تتضمن السياسة العامة للبنك إدراجا للمعايير البيئية عند تنفيذ السياسات الائتمانية؟ وهل تتضمن إجراءات تقييم المخاطر الائتمانية لدى البنك تقييما للمخاطر البيئية؟ وأي نوع من المخاطر البيئية يعد الأكثر أهمية من وجهة نظر البنك؟ وهل تقدم البنوك معاملة تفضيلية في إجراءات منح القرض وفائدة القرض وشروط السداد للعملاء المقترضين تبعاً لدرجة مراعاتهم للاعتبارات البيئية[٥]؟ وأخيراً هل تسعى البنوك لتجنب منح الائتمان - بشكل رسمي أو غير رسمي- للشركات التي تعمل في الصناعات الأكثر ضرراً للبيئة ومواردها؟

وبالإضافة لما سبق قامت الدراسة بفحص سياسات منح القروض بواسطة عينة من البنوك في المملكة المتحدة مع التركيز على المخاطر البيئية عند إدارة عملية الائتمان، وأكدت الدراسة على وجود إدراك لدى البنوك لمخاطر العمليات المصرفية المصاحبة لمنح القروض والتسهيلات الائتمانية لمنظمات الأعمال التي تؤثر وتتأثر بالبيئة الطبيعية، وهو ما يبرز الدور الواضح الذي تمارسه البنوك في مساعدة منظمات الأعمال لزيادة درجة الالتزام بتطبيق المعايير البيئية الهادفة للحفاظ على البيئة ومواردها. وقد توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن البنوك تأخذ في اعتبارها إدارة المخاطر البيئية عند منح التمويل اللازم لمنظمات الأعمال، إلا أن هناك دليل ضعيف على أن البنوك تطبق أساليب أو خطوات منهجية عند منح التمويل اللازم لمنظمات الأعمال بالشكل الذي يساعد على جعل القطاع الصناعي ككل صديقاً للبيئة، كما أكدت النتائج على ضرورة زيادة الوعي لدى البنوك بإدراج القضايا البيئية في عمليات منح القروض،

كذلك أوضحت النتائج أن النظرة المستقبلية للبنوك تتطلب منها إدراج المخاطر البيئية في سياسات منح القروض، بهدف جعل الصناعات صديقة للبيئة، وبما يقوي من ميزاتها التسويقية والذي يمكن أن توفر للبنوك فرصاً مربحة، وبما يعود عليها بالنفع في الأجل الطويل.

٥- دراسة(Thompson 1999a)

ركزت الدراسة بصفة أساسية على الربط بين المخاطر البيئية وعملية الإقراض البنكي، وكذا تقدير درجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك الكبرى في المملكة المتحدة من خلال تصنيف القطاعات الصناعية تبعاً لدرجة حساسيتها البيئية، وأشارت الدراسة إلى عدم وجود إجماع حول الصناعات الأكثر حساسية للبيئة، إلا أن هناك مؤشرات يمكن استخدامها في الحكم على درجة الحساسية البيئية للصناعات، وأشارت الدراسة إلى أن أفضل مؤشر لتصنيف القطاعات تبعاً لدرجة الحساسية البيئية هو معرفة حجم القروض البيئية لكل قطاع، إلا أن صعوبة الحصول على تلك المعلومات دفع الدراسة للاعتماد على تصنيف القطاعات تبعاً لنصيبها في السوق اعتماداً على مؤشر التايمز ١٠٠٠، وذلك باعتبار أنه كلما زاد النصيب في السوق كلما زادت معه درجة الحساسية البيئية[٦].

وقامت الدراسة باستطلاع آراء البنوك بشأن تصنيف القطاعات الصناعية تبعاً لدرجة حساسيتها البيئية، حيث وجد اتفاق فيما بينهم على اعتبار قطاعات الأدوية والكيماويات، والتعدين والكهرباء، والبترول والغاز، والنقل، من أكثر القطاعات ذات الحساسية البيئية. وخلصت الدراسة إلى اختلاف درجة تعرض البنوك للمخاطر البيئية تبعاً لاختلاف القيمة السوقية للقطاعات الصناعية التي تمولها البنوك، وكذلك بسبب اختلاف الأهمية النسبية للقطاعات ذات الحساسية البيئية الأعلى داخل الاقتصاد. وقد انعكست هذه النتيجة على القرارات التمويلية للبنوك، عند الاعتماد على التصنيف السابق كمؤشر أولي، وذلك مع مراعاة أن المنشأة قد تعمل في قطاع يصنف باعتباره أقل خطراً للبيئة، ولكنها لا تتوفر لديها الكفاءة في إدارة المخاطر البيئية، مما قد يجعلها أكثر حساسية للبيئة من القطاع ذاته، والعكس صحيح. كما أوصت الدراسة بأهمية قيام البنوك لبذل الكثير من الجهود لتحديد الطرق المناسبة لقياس المخاطر البيئية، حتى تتمكن من إدارة ورقابة المخاطر البيئية المرتبطة بمحفظة القروض بكفاءة.

٦- دراسة (Coulson & Monks, 1999)

تقدم الدراسة رؤية عامة عن دور البنوك ومدى التزامها في الحفاظ على البيئة، مع التركيز على المضامين المتوقعة والمرتبطة بالأداء البيئي للمنشآت لإدراجها ضمن قرارات منح القروض بواسطة البنوك،

وركزت الدراسة بصفة أساسية على توضيح مسئولية البنوك عن تقييم مخاطر الائتمان بما تتضمنه من تقييم للمخاطر المالية المحتملة من عدم استرداد الأموال المقترضة في مقابل العائد المفقود نتيجة عدم استثمار الأموال التي تم إقراضها بواسطة البنك، بالإضافة إلى تقييم للمخاطر التشغيلية البيئية للمنشآت المقترضة، وكذا تقييم للمخاطر الإدارية المرتبطة بمستوى كفاءة إدارات منظمات الأعمال في إدارة الأموال المقترضة. وأكدت الدراسة على أن تقييم المخاطر البيئية يمكن أن يساعد البنوك على حسن إدارة الالتزامات الخاصة بها، وكذا في إدارة مخاطر الائتمان الأخرى، هذا بالإضافة إلى مساعدة البنوك في اختيار الفرص الاستثمارية المناسبة، والذي يتطلب معه أن يتوفر لدى القائمين على إدارات الائتمان ومنح القروض بالبنوك المعرفة والخبرة التي تمكنهم من التقييم السليم لتلك النوعية من المخاطر، لإدراجها في نماذج القرارات التمويلية.

٧- دراسة (Cowton & Thompson, 2000)

استهدفت الدراسة فحص ما إذا كانت البنوك الموقعة على اتفاقية حماية البيئة قد التزمت بتطبيق المبادئ العامة لوثيقة الأمم المتحدة لحماية البيئة، من حيث إعطاء الأولوية القصوى للقضايا البيئية بشكل عام والمعلومات البيئية عند اتخاذ قرارات منح القروض بشكل خاص، وتعد الأخيرة من صلب عمل البنوك والتي يمكن من خلالها التأثير على حماية البيئة ومواردها. وقد اعتمدت الدراسة على تصميم استبيان لتحقيق أهدافها وتم اختباره من خلال دراسة استطلاعية شارك فيها اثنين من المديرين التنفيذيين للبنوك، واثنين من العاملين في منظمات حماية البيئة، بعد ذلك تم إرسال الاستبانة إلى كافة البنوك الموقعة على وثيقة حماية البيئة، والتي لها علاقة بالإقراض البنكي في المملكة المتحدة، وبعض هذه البنوك لها فروع خارج المملكة المتحدة، العينة بلغت ٣٦ بنك[٧].

وبهدف إجراء المقارنة بين البنوك الموقعة وغير الموقعة على وثيقة حماية البيئة تم اختيار عينة طبقية من كافة البنوك الأخرى العاملة في المملكة المتحدة والتي تمارس نشاط الإقراض، وتمثلت مكونات العينة في مجموعة من البنوك التجارية والمتخصصة والمشتركة، وقد بلغ عدد الردود ٥٧ استبانه من مجموع ١٤١ استبانه مرسلة بنسبة استجابة ٤٠,٤٪، وهي تعد نسبة مقبولة في مثل هذه النوعية من الدراسات. وتتضمن الـ٥٧ استبانه ٢٠ استبانه تمثل ردود من البنوك الموقعة على الاتفاقية وهي تمثل نسبة ٥٧٪ من حجم عينة البنوك الموقعة على اتفاقية حماية البيئة البالغ ٣٦ بنكا، وذلك مقارنة بـ ٣٧ استبانه تمثل الردود من البنوك غير الموقعة على الاتفاقية وهي تمثل نسبة ٣٥٪ من حجم عينة البنوك غير

الموقعة على الاتفاقية البالغ ١٠٦ بنك. وقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود اختلاف جوهري بين البنوك الموقعة وغير الموقعة على اتفاقية حماية البيئة في مراعاة الاعتبارات البيئية عند ممارستها لأنشطتها، وذلك على الرغم من وجود بعض الاختلافات الإحصائية المعنوية والتي أظهرتها النتائج، مع الأخذ في الاعتبار صغر حجم عينة البنوك الموقعة على الاتفاقية.

٨- دراسة (Canadian Bankers Association, 2000)

اهتمت الدراسة بمجموعة العوامل التي يجب أن تأخذها البنوك في الاعتبار عند دراسة وتقييم طلب العميل للحصول على تمويل أو قرض، والمتمثلة في طبيعة العمليات التشغيلية والتجهيزات المادية، والمستوى المحتمل للضرر المتوقع من الأنشطة التشغيلية على البيئة المحيطة، وموقع المنشأة وما إذا كانت في منطقة تتسم بالحساسية من حيث درجة تأثرها بالتلوث الناجم عن أنشطة المنشأة؛ وطبيعة القطاع الاقتصادي الذي تنتمي له المنشأة، ومدى كفاية التشريعات البيئية ودرجة الالتزام بها. وبالإضافة لما سبق حددت الدراسة المعلومات التي تطلبها البنوك الكندية من العملاء الراغبين في الحصول على التمويل أو الاقتراض من خلال تعبئة النماذج المخصصة لذلك[٨]. كما اهتمت الدراسة بضرورة وجود خطط شاملة لإدارات منظمات الأعمال لإدارة المخاطر البيئية القائمة والمحتملة، باعتبارها من أهم العوامل التي تدعم موافقة البنوك على منح التمويل اللازم لتلك المنظمات، والتي غالباً ما تتضمن تحديد للوسائل المستخدمة في حماية البيئة، وذلك من خلال تحديد الأساليب التي تستخدمها المنشأة لتقليل الآثار الضارة من أنشطتها على البيئة ومواردها؛ وكيفية التخلص من المخلفات الناتجة عن استخدامها؛ ومدى وجود أنظمة الإدارة البيئية المطبقة للتأكد من درجة الالتزام بالتشريعات واللوائح البيئية؛ وطبيعة ومدى تكرار استخدام المراجعة البيئية لمراقبة الأداء وتوقع المشكلات البيئية قبل حدوثها؛ ووجود خطط إدارة الأزمات البيئية؛ وأخيراً مدى وجود تأمين ضد المخاطر البيئية المحتملة من عدمه.

وفيما يتعلق بمراحل تقييم المخاطر البيئية بواسطة البنوك كجزء من عملية الموافقة على منح القروض، أوضحت الدراسة أنه يمكن للبنوك أن تطلب من منظمات الأعمال القيام بعمل تقييم للمخاطر البيئية المرتبطة بأنشطتها، وعادة ما يتم التقييم على مرحلتين، الأولى وتتضمن القيام بالتفتيش والفحص الميداني لموقع العميل، والفحص المستندي لخرائط وتجهيزات موقع العميل، وفحص السجلات الحكومية المستخدمة في رصد التلوث البيئي الناتج عن أنشطة المنشأة، والفحص التاريخي للأداء البيئي للمنشأة،

وإجراء مقابلات مع إدارة المنشأة وملاكها لمناقشة القضايا والأمور البيئية، وكذا مع الأطراف المجاورة لبيئة عمل المنشأة. أما المرحلة الثانية فيتم القيام بها عندما يستنتج من نتائج المرحلة الأولى وجود مؤشرات لمخاطر بيئية محتملة، والتي يجب أن تتضمن إجراء تحليل معملي للمواد الأساسية والمساعدة المستخدمة في أنشطة المنشأة. وأخيراً أوضحت الدراسة أنه في بعض الحالات قد يتطلب الأمر القيام بمرحلة ثالثة لإجراء بعض الفحوصات الإضافية مثل ما يعرف بـ "مراجعة الالتزام البيئي" والتي تعني مراجعة كافة أنشطة وعمليات المنشأة بهدف التأكد من أنها تطبق أفضل الممارسات المتعارف عليها في الصناعة وتلتزم بمتطلبات التشريعات البيئية، وكذلك ما يعرف بـ "مراجعة نظام الإدارة البيئية" لتحديد ما إذا كان برنامج إدارة المخاطر البيئية للمنشأة، وما يرتبط به من معدات ووسائل تدريب للعاملين ومستندات، وإجراءات للتأكد من الوفاء بالالتزام بالمعايير البيئية في الأجل الطويل.

٩- دراسة (Coulson, 2001)

أكدت الدراسة على ظهور مؤشرات في العقد الأخير تشير إلى أن المؤسسات التمويلية بدأت تأخذ في الاعتبار الأبعاد البيئية عند اتخاذ القرارات التمويلية، وأن الاهتمام بالبيئة وتحقيق التنمية المستدامة أصبح متزايداً على المستويات المختلفة المحلية والإقليمية والدولية، وتعني هذه التطورات أن إدراج الاعتبارات البيئية أصبح له تأثير على سبل التمويل المتاحة من قبل المؤسسات المالية وبما يساعد على تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال يوجد نص في القانون العام يشير إلى مسئولية البنوك عن التدمير الذي يلحق بالبيئة ومواردها إذا ما قامت بتمويل منشآت ساهمت في تلوث وتدهور البيئة، وكنتيجة لذلك النص القانوني، رفعت العديد من الدعاوى القضائية على البنوك للمطالبة بتعويضات كنتيجة لتلويث البيئة من قبل المنشآت المقترضة من تلك البنوك، وقد ألزمت المحاكم بعض البنوك بالقيام بالتخلص من الآثار الناجمة عن ذلك التلوث، وتحمل كافة التكاليف ذات الصلة.

وأوضحت الدراسة أنه كنتيجة لتزايد حجم الدعاوى القضائية المرفوعة ضد بعض البنوك في الولايات المتحدة، قامت غالبية البنوك بتغيير سياسات الإقراض الخاصة بها في محاولة لتجنب منح قروض يمكن أن ينجم عنها أضرار للبيئة المحيطة، لما لذلك من أضرار سوف تلحق بالبنوك ذاتها، هذا بالإضافة إلى تزايد إدراج البنوك للأبعاد البيئية في قرارات منح القروض التجارية، كما أشارت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لتلك الدعاوى القضائية على البيئة ذاتها، حيث تبين أن البنوك بدأت في الامتناع

عن منح القروض للمنشآت التي تعمل في مجالات عالية المخاطرة بالنسبة للبيئة، وكذلك امتنعت عن تحمل تكاليف تنظيف البيئة، وفي ذلك كله ضرر للبيئة بشكل عام. أما في المملكة المتحدة فهناك نصوص ضمن قانون حماية البيئة تقضي بوجود مسئولية تضامنية للبنوك مع المنشآت الملوثة للبيئة، فعلى سبيل المثال تمت مقاضاة بنك Midland عام ١٩٩٥ استناداً لتلك النصوص، حيث قام البنك بتمويل إحدى المنشآت التي قامت بتقديم قطعة أرض للبنك باعتبارها ضماناً لقرض البنك، واستخدمت تلك الأرض من قبل المنشأة كمخزن للنفايات الملوثة للبيئة، وقد تحمل البنك كافة تكاليف تنظيف البيئة وإعادة قطعة الأرض إلى ما كانت عليه قبل منح القرض.

١٠- دراسة (Thompson & Cowton, 2004)

تهدف الدراسة إلى الربط بين منح البنوك للقروض والتسهيلات البنكية والطلب على المعلومات البيئية الخاصة بالأداء البيئي للمنشآت، وأوضحت الدراسة أن مراعاة البنوك للاعتبارات البيئية عند منحها للقروض والتسهيلات البنكية من شأنه أن يزيد من طلب تلك البنوك على المعلومات البيئية المتعلقة بأداء المنشآت الراغبة في الحصول على تمويل من تلك البنوك. ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم قائمة استبيان تم توزيعها على عينة من البنوك في المملكة المتحدة، وقد تضمنت الاستبانة ثلاثة محاور رئيسية، حيث اختص المحور الأول بفحص إلى أي مدى تدرج البنوك البعد البيئي كأحد الأبعاد الواجب أخذها في الاعتبار عند اتخاذ قرارات منح القروض والتسهيلات البنكية، بينما اختص المحور الثاني بتحديد مصادر المعلومات المستخدمة من قبل البنوك لتقييم الأداء البيئي للمنشآت عند اتخاذ قرارات منح القروض والتسهيلات البنكية، أما المحور الثالث فقد ركز على استطلاع آراء البنوك حول التطورات الواجب أخذها في الاعتبار عند إعداد التقارير البيئية الصادرة عن المنشآت الراغبة في الحصول على القروض والتسهيلات البنكية. وقد توصلت الدراسة إلى محدودية اهتمام البنوك بالمعلومات البيئية للمنشآت عند اتخاذ قرارات منح القروض والتسهيلات البنكية.

١١- دراسة (European Investment Bank, 2004)

أشارت الدراسة إلى أن رسالة بنك الاستثمار الأوربي (EIB) تتضمن تطبيق المدخل الاستباقي في التعامل مع القضايا البيئية وبما يتفق مع ما تنادي به التشريعات البيئية المحلية والدولية؛ كما تتضمن تمويل المشروعات التي تساهم بشكل مباشر في حماية البيئة؛ وكذا دعم المشروعات التي تساهم بشكل غير مباشر في حماية البيئة، وذلك حال قيامها بخطوات عملية لتقليل الآثار البيئية السلبية وتعظيم المنافع

البيئية الناجمة عن أنشطتها. وقد حدد البنك مجموعة من الأهداف لتحقيق مضمون تلك الرسالة[٩]. كما حدد البنك ست من القضايا البيئية والتي يجب أخذها في الاعتبار عند منح القروض البيئية، وهي قضية التعامل مع التغيرات المناخية وذلك من خلال تمويل المشروعات التي تستخدم الطاقة بكفاءة، أو التي تستخدم الطاقة المتجددة؛ وقضية حماية الموارد الطبيعية والكائنات الحية، وذلك من خلال تمويل المشروعات التي تحمي الموارد الطبيعية والكائنات الحية؛ وقضايا الصحة البيئية، وذلك من خلال تمويل المشروعات التي تركز على قضايا الصحة البيئية مثل المشروعات التي تهدف إلى توصيل المياه النقية والآمنة، ومشروعات معالجة المخلفات، ومشروعات تنقية الهواء؛ وقضية تطبيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والمخلفات، وذلك من خلال تمويل المشروعات التي تهدف إلى إدارة المخلفات؛ وقضايا البيئة الحضرية، وذلك من خلال تمويل المشروعات التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة في البيئة الحضرية، مثل مشروعات النقل داخل المدن، ومشروعات التطوير الحضري؛ وأخيراً قضية تطبيق أساليب التكنولوجيا صديقة البيئية، ولوضع القضايا السابقة موضع التنفيذ حدد البنك لكل قضية البرنامج التنفيذي الخاص بها، وبما يضمن تنفيذ سياساته البيئية.

١٢- دراسة (McDermott et al., 2005)

اهتمت الدراسة بتناول الآثار المحتملة لمخاطر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الملوثة للبيئة، مع التركيز على تكاليف تنظيف البيئة والتي يمكن أن يتحملها البنك بسبب تلوث أراضي المشروعات التي يمولها البنك، وأوضحت الدراسة أن تقييم المخاطر السليم يتطلب تطبيق طريقة منهجية، تتسم بالمرونة للمقرضين بما يمكنهم من الاستجابة للقضايا المختلفة التي يمكن أن تواجههم، حيث من غير المتوقع أن يتم تقييم البنوك للمخاطر البيئية المحيطة بعملية الإقراض من خلال دراسات متعمقة وتفصيلية، كما هو الحال عندما يقوم بعملية التقييم خبراء متخصصين في شئون البيئة، وإنما يكون مجرد تقييم عام يهدف إلى إبراز أهم الآثار البيئية المحتملة على عمليات منح القروض. وأوضحت الدراسة أن تقييم المخاطر البيئية من قبل البنوك يركز على ثلاثة أبعاد أساسية وهي الأرض، والعمليات التشغيلية للمنشأة، وكفاءة إدارة المنشأة. ففيما يتعلق بعنصر الأرض يجب على البنك أن يحدد مدى احتمال تلوثها بشكل يضر بالبيئة من خلال أنشطة العميل المقترض، وذلك من خلال دراسة طريقة استخدامه لها في الماضي، فالبنوك يجب أن تأخذ في اعتبارها الهدف من اقتناء العميل للأرض، وما إذا كان الاقتناء بهدف البناء، أم لتشغيل مصنع، وما إذا كانت الأرض تصلح لأنشطة العميل أم لا، وما إلى ذلك. وفيما يتعلق بعنصر

الأنشطة التشغيلية لمنشأة العميل، فيتضمن نوع نشاط المنشأة وأنواع المواد الخام المستخدمة وكيفية تخزينها، وأنواع المخلفات الناجمة عن أنشطة المنشأة وكيفية التخلص منها. أما فيما يتعلق بعنصر كفاءة إدارة المنشأة لأعمالها بشكل عام، فقد أكدت الدراسة على أن المخاطر البيئية المحتملة لأنشطة المنشأة أمر متوقع وقد لا يمكن تجنبها في كثير من الأحوال، والمهم هنا أن تتأكد البنوك من توافر الكفاءة اللازمة لدى إدارات المنشآت المقترضة في حسن إدارة والتعامل مع تلك المخاطر المحتملة، والقدرة على الوصول بها إلى حدها الأدنى، وقد خلصت الدراسة إلى تزايد اهتمام البنوك عند تقييم المخاطر البيئية المصاحبة للقرارات التمويلية بتقييم مخاطر السمعة بشكل أكثر من تقييم مخاطر الأمان.

١٣- دراسة (UNEP, 2005)

اهتمت الدراسة بتحديد البواعث أو الدوافع التي تدفع البنوك نحو تحقيق الاستدامة في إفريقيا، وأوضحت أن أهم التحديات التي تواجه البنوك تتمثل في المخاطر الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي والتي تدفع البنوك لتفضيل عمليات الإقراض قصيرة الأجل لضمان استردادها؛ ومدى جدية الحكومات نحو إلزام منظمات الأعمال بتطبيق التشريعات البيئية؛ والبيئة التشريعية ومدى ما تتسم به من مرونة؛ وكفاءة البنية الأساسية للقطاع البنكي ومدى قدرتها على تقديم خدمات مصرفية جديدة متنوعة. وركزت الدراسة بصفة أساسية على أهمية تطوير القواعد والإجراءات التنظيمية والتشريعات المرتبطة بالقضايا البيئية، وذلك من منطلق أن تطوير وتحديث التشريعات في هذا المجال يمكن أن يكون له دور فعال في جعل البنوك والمستثمرين ملتزمين بمراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية، كما يمكن أن يحمي البنوك ذاتها ضد مخاطر التعرض للدعاوى القضائية عند مخالفة منظمات الأعمال التي تمولها البنوك للاشتراطات البيئية. كذلك فإن تطوير التشريعات البيئية يمكن أن يكون في صالح البنوك وذلك من منطلق المحافظة على أموال المودعين، وبما يخلق لديها الحافز لإدراج القضايا البيئية في أجندتها عند تقييم المخاطر التمويلية. واختتمت الدراسة باقتراح تطوير للمعايير والإرشادات الدولية وأدلة وقواعد حوكمة الشركات بالتركيز على الإدارة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

١٤- دراسة (Weber et al., 2006)

اهتمت الدراسة بالكيفية التي يجب أن تتعامل بها البنوك مع المخاطر البيئية بما يضمن عدم مساهمة البنوك في تحقيق أية أضرار للبيئة عند ممارستها لأنشطتها التمويلية، وذلك من خلال تطبيق مدخل تجنب الأضرار البيئي بشكل طوعي، وذلك بتجنب تمويل المشروعات التي يمكن أن تخلق مخاطر أو

أضراراً للبيئة، واقتراح الطرق التي تساعد على تقليل الضرر البيئي لمنظمات الأعمال عند القيام بأنشطتها التمويلية المرتبطة بتلك المنظمات. وقد قامت الدراسة بعمل دراسة مسحية للبنوك في أوربا بهدف التعرف على الكيفية التي يتم من خلالها إدراج البنوك الأوربية للمخاطر البيئية ضمن الخطوات المتعلقة بتصنيف ورقابة وتحديد تكلفة مخاطر الائتمان، وما إذا كانت هناك اختلافات جوهرية فيما يتعلق بموقف البنوك الموقعة وغير الموقعة على وثيقة حماية البيئة تجاه تقييم المخاطر البيئية المصاحبة لأنشطة منظمات الأعمال الراغبة في الحصول على تمويل من تلك البنوك. وأوضحت الدراسة أهمية إدراج المخاطر البيئية ضمن خطوات إدارة مخاطر الائتمان، باعتبار أن ذلك هو السبيل الوحيد لضمان حسن إدارة تلك المخاطر، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن إدراج البنوك للمخاطر البيئية يتم في مرحلة تصنيف المخاطر فقط، ولا تدرجها في بقية المراحل، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى وجود فروق معنوية واضحة بين موقف كل من البنوك الموقعة والبنوك غير الموقعة على وثيقة حماية البيئة، وذلك فيما يتعلق بإدراج المخاطر البيئية ضمن التقييم الشامل لمخاطر الائتمان، وذلك لصالح البنوك الموقعة على الوثيقة.

١٥- دراسة (Coulson, 2007)

يدور السؤال البحثي في هذه الدراسة حول ماهية دور البنوك في الحفاظ على البيئة، وقد قسمت الدراسة الدور المتوقع للبنوك في الحفاظ على البيئة إلى شقين، حيث يقضي الشق الأول بضرورة وجود دور رئيسي للبنوك لمساعدة المنشآت في تجنب الأضرار البيئية، وذلك من خلال الامتناع عن تمويل منظمات الأعمال الضارة بالبيئة، أما الشق الثاني فقد اختص ببيان أهمية تطبيق المبادئ الستة للحوكمة البيئية للبنوك، وأوضحت الدراسة أن البنوك قدمت خلال العقدين الأخيرين مقترحات لطرق وسياسات لتقييم المخاطر البيئية، وتعتقد الدراسة أن تبني البنوك لأي من مدخل تجنب الأضرار البيئية، أو مدخل تقليل الأضرار البيئية يعد منهجاً غير عملي، ويمكن أن يؤدي إلى نتائج مضللة، وتقترح الدراسة التوفيق بين المدخلين السابقين من خلال مدخل وقائي يعتمد على حوكمة البنوك من المنظور البيئي وذلك اعتماداً على المبادئ الستة للحوكمة البيئية للبنوك، والتي وردت في التقرير المعنون بإعلان (Collevecchio) حول دور المؤسسات المالية في تحقيق التنمية المستدامة والصادر عن منظمة أصدقاء الأرض عام (٢٠٠٣) وهي الاستدامة، تجنب الضرر،المسئولية، المساءلة، الشفافية، والحوكمة المستدامة.

١٦- دراسة (Lymbersky, 2007)

بدأت بعض البنوك في استراليا في تطبيق مفهوم الاستدامة من خلال الأخذ بنظرية المنشأة بدلاً من نظرية الوحدة المحاسبية المتعارف عليها في النظرية المحاسبية، والتي تركز على مفهوم الربح المحاسبي فقط، حيث تأخذ نظرية المنشأة بمفهوم المسئولية الاجتماعية للمنشآت والذي يغطي كل من مفهومي الربح الاجتماعي والاقتصادي لمنظمات الأعمال وبما يحقق مفهوم استدامة البنوك، وهناك اتجاهين لتطبيق مفهوم الاستدامة بواسطة البنوك، الأول حيث تنظر البنوك لنفسها كمنظمة من منظمات الأعمال والتي تسعى للحفاظ على البيئة ومواردها من خلال الاستخدام الكفء للموارد، وكذلك إعادة تدوير المخلفات، وتقليل الفاقد في استخدام الموارد، والحرص على استخدام موارد الطاقة المتجددة، بينما يتمثل الاتجاه الثاني في إدراج البعد البيئي في رسالة وأهداف البنك، وكذا عند صياغة إستراتيجية البنك وسياساته، وكذلك ضمن النشاط البنكي عند تصميم المنتجات البنكية عند ممارسة البنك لنشاطه الرئيسي المتمثل في عمليات الإقراض والتمويل لمنظمات الأعمال[١٠]. وأكدت الدراسة على أن مراعاة البنوك للأبعاد والاعتبارات البيئية لم يعد أمراً اختيارياً، وإنما أصبحت تفرضه مجموعة من المستجدات التي تصب في النهاية في مصلحة البنوك، والتي من بينها على سبيل المثال، إمكانية تعرض القروض البنكية لمخاطر عدم السداد كنتيجة لإهمال تقييم المخاطر البيئية عند اتخاذ قرارات منح القروض للعملاء، وكذا إمكانية تعرض البنوك لمخاطر تدهور السمعة، خاصة وأن العملاء يتوقعون قيام البنوك بدورهم تجاه حماية البيئة ومواردها. ومن الجدير بالذكر أن بعض البنوك حالياً قامت بتطوير منتجاتها بتقديم ما يعرف بالتمويل الأخلاقي، والذي يقدم لمنظمات الأعمال المتخصصة في أنشطة حماية البيئة ومواردها.

١٧- دراسة (Nikolaou, 2007)

أشارت الدراسة إلى وجود مجموعة من الأدوات والتي تستخدم بهدف الحفاظ على البيئة ومواردها، ومن هذه الأدوات ما يستخدم بواسطة واضعي السياسات العامة للدولة مثل الأدوات الرقابية الإلزامية مثل التشريعات واللوائح، وكذا الأدوات الاقتصادية مثل الضرائب والإعانات والتصريح بالتلوث، وكذلك هناك الأدوات التي تطبق من قبل المنشآت بشكل اختياري مثل تطبيق نظم الإدارة البيئية[١١]، وقواعد الأيزو (١٤٠٠٠)، ولا شك أن لكافة أنواع الأدوات السابقة أثرها على العمليات الإستراتيجية والتشغيلية للمنشآت، والتي يمكن أن تؤثر بدورها على الهياكل المالية للمنشآت ومدى حاجتها للحصول على تمويل إضافي في المستقبل. وأكدت الدراسة على أن التزام المنشآت بتسجيل الالتزامات البيئية ضمن

قوائمها المالية سوف يسمح لقطاع البنوك بالاستفادة منها عند اتخاذ القرارات التمويلية المتعلقة بتلك المنشآت، وصنفت الدراسة المعلومات البيئية التي تحتاجها البنوك، إلى معلومات أساسية ومعلومات ثانوية، وأوضحت أن إهمال المعلومات الأساسية سوف يترتب عليه مجموعة من الآثار الضارة على قرارات البنوك، ومن أمثلة تلك المعلومات تقدير تكاليف الالتزام البيئي المرتبطة بتطبيق المنشآت لخطط الإدارة البيئية؛ وتقدير تكاليف المخاطر المالية الناجمة عن الأزمات البيئية المستقبلية؛ وحجم المبالغ المحتجزة في شكل مخصصات بيئية لمواجهة الالتزامات البيئية المستقبلية مثل الضرائب أو الغرامات البيئية؛ وتقدير حجم التحسن أو التدهور في قيمة شهرة المنشأة نتيجة تطبيق أو إهمال المنشأة لنظم الإدارة البيئية.

أما المعلومات الثانوية فتتمثل في فصل المعلومات المرتبطة بالأصول الخاصة بالحفاظ على البيئة عن المعلومات المرتبطة الأصول التشغيلية في ميزانيات المنشآت، وكذلك فصل المصروفات البيئية عن باقي المصروفات التشغيلية الأخرى في قائمة الدخل لتلك المنشآت. وأخيراً أكدت الدراسة على أن المنشآت التي تعرضت للأزمات البيئية كانت غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية، لذا أوصت الدراسة بضرورة تسجيل الالتزامات البيئية وتكوين المخصصات اللازمة لمواجهتها وذلك من خلال تطبيق طرق المحاسبة البيئية، فوجود تلك المخصصات ضمن القوائم المالية للمنشآت من شأنه أن يزيد من ثقة البنك في التعامل مع تلك المنشآت لتأكده من قدرة تلك المنشآت على التعامل مع الأزمات المالية المستقبلية. كذلك فإن إفصاح المنشآت عن بنود الضرائب والغرامات البيئية في القوائم المالية، سوف يظهرها باعتبارها أكثر التزاماً بالتشريعات البيئية، وبطبيعة الحال سوف تساعد تلك المعلومات البنوك في اتخاذ قرارات منح الائتمان لتلك المنشآت.

١٨- دراسة (Dasgupta et al., 2008)

ركزت الدراسة على الدور الذي يلعبه البنك الدولي في عمليات الإقراض الدولي وتقديم المساعدات الفنية للمشروعات التي تستهدف تطبيق أساليب المحاسبة البيئية في الدول النامية، مع تخصيص جزء من ميزانيته للإقراض البيئي للمشروعات في تلك الدول، وحدد البنك مجموعة من الخصائص البيئية في المشروعات التي يوافق على تمويلها، والتي من أهمها ألا يكون للمشروعات أثر سلبي على الموارد الطبيعية المتجددة وقدرات البيئة على التجدد؛ وألا تسبب المشروعات تدهورا بيئياً حاداً، بما في ذلك انقراض الأنواع المعروفة من الكائنات الحية؛ وألا تسبب المشروعات ضرراً لصحة وسلامة العاملين؛ وألا

تنتهك المشروعات الاتفاقات البيئية الدولية؛ وألا تتسبب المشروعات في تدمير مواقع التراث العالمي أو غير ذلك من المناطق المحمية. وبالإضافة لما سبق فقد حدد البنك الدولي أنشطة المشروعات التي تؤدي إلى تدهور البيئة، مع تقدير للتكاليف النقدية المصاحبة لهذا التدهور، وأكد على أهمية استخدام تلك التقديرات في تحديد أولويات الاستثمار ووضع الحوافز واللوائح المناسبة لذلك، وبما يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

من العرض السابق للدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، يمكن استخلاص مجموعة من أهم النتائج وذلك على النحو التالي:

- أصبح للبنوك التجارية دوراً اجتماعيا تمارسه بجانب دورها الاقتصادي، وذلك على غرار ما تقوم به المؤسسات المالية الدولية، ويتحقق هذا الدور من خلال تأكيد البنوك في رسالتها على تمويل ودعم المشروعات التي تهدف لحماية البيئة، وتخصيص جزء من مواردها لتمويل المشروعات البيئية، وتحديد مجموعة من الخصائص البيئية تشترط توافرها في المشروعات التي تمولها.
- أدى تزايد الاهتمام بوفاء البنوك بمسئولياتها البيئية تجاه المجتمع إلى إدراج البنوك للبعد البيئي عند صياغة إستراتيجية البنك وسياساته، وكذلك ضمن النشاط البنكي عند تصميم المنتجات البنكية.
- تلعب المنظمات غير الحكومية وجماعات الضغط البيئي دوراً مهماً في الضغط على البنوك لتطبيق مدخل تجنب الأضرار البيئية، وبما يضمن عدم مساهمة البنوك في تحقيق آية أضرار للبيئة ومواردها عند ممارستها لأنشطتها التمويلية.
- تزايد اهتمام المؤسسات المالية على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية بحماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد اتضح ذلك من خلال التطورات التي أدت إلى إدراج تلك المؤسسات للاعتبارات البيئية عند اتخاذها لقرارات منح التمويل اللازم لمنظمات الأعمال، وذلك في إطار تحقيق تلك المؤسسات لأهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- أن إدراج البنوك للاعتبارات البيئية في نماذج قراراتها التمويلية المتعلقة بمنظمات الأعمال من شأنه أن يعود عليها بالعديد من المنافع، والتي يتمثل أهمها في حماية أموال المودعين، والالتزام بالتشريعات ومتطلبات اللوائح والإجراءات التنظيمية، وضمان حسن إدارة الالتزامات البيئية، والتأكيد على مراعاة البنوك للجوانب الأخلاقية، وكذا التأكيد على تبني البنوك لمفهوم التنمية المستدامة، وتحسين الصورة

العامة للبنوك في أذهان المجتمع، وتحقيق ميزة تسويقية في السوق المصرفية، إضافة إلى مقابلة توقعات أصحاب المصالح بشأن الدور المنوط بالبنوك في حماية البيئة.

- مع تزايد الاهتمام بالقضايا البيئية، استحدثت البنوك منتجات وخدمات مصرفية جديدة، مثل تخصيص البنوك لحصص تمويلية ثابتة لتمويل منظمات الأعمال التي التزمت بتخفيض الأضرار البيئية الناجمة عن أنشطتها، وكذا تقديم التمويل بمعدلات فائدة منخفضة للمنظمات التي أدرجت معايير التنمية المستدامة ضمن أنشطتها، وما إلى ذلك.
- هناك مجموعة من المعوقات تمنع البنوك من الوفاء بمسئولياتها البيئية تجاه المجتمع، والتي يتمثل أهمها في وجود قصور في التشريعات البيئية المنظمة لعمل البنوك، والاعتقاد بأن حماية البيئة ومواردها تعد مسئولية الحكومات، وتزايد حجم المنافسة في سوق الخدمات المصرفية، وكذا الاعتقاد بأن وفاء البنوك لمسئولياتها البيئية يتعارض مع طبيعة النشاط المصرفي أو أنه يؤدي إلى تحمل تكاليف لا يقابلها عائد.
- أدى تزايد حجم الدعاوى القضائية المرفوعة ضد العديد من البنوك في الدول المتقدمة، إلى قيام غالبية البنوك بتغيير سياسات الإقراض الخاصة بها، وتعديل تلك الدول لتشريعاتها البيئية، وبما يؤكد على أن المسئولية عن حماية البيئة ومواردها تعد مسئولية تضامنية بين البنوك ومنظمات الأعمال.
- عدم تطبيق البنوك لأساليب أو خطوات منهجية عند تقييم المخاطر البيئية المصاحبة لأنشطة منظمات الأعمال يبرز الدور السلبي للبنوك تجاه حماية البيئة ومواردها.
- تركز البنوك عند تقييمها للمخاطر البيئية المصاحبة لأنشطة منظمات الأعمال على جانب التكاليف المرتبط بالمخاطر البيئية، بينما تهمل جانب الإيرادات المرتبط بالمنافع البيئية الناجمة عن تجنب تلك المخاطر.
- أن إدراج المخاطر البيئية لمنظمات الأعمال في سياسات منح القروض بواسطة البنوك، يساعد على جعل منظمات الأعمال منظمات صديقة للبيئة، والذي من شأنه أن يوفر فرص استثمارية تعود على البنوك بالنفع في الأجل الطويل.
- أن قيام البنوك بتقييم المخاطر البيئية المصاحبة لأنشطة منظمات الأعمال يتطلب ضرورة توافر متخصصين في تقييم المخاطر البيئية لنشاطات منظمات الأعمال الراغبة في الحصول على التمويل اللازم من تلك البنوك، أو الاستعانة بخبراء متخصصين في شئون البيئة عندما يستلزم الأمر ذلك.

- أن تطبيق منظمات الأعمال لنظم الإدارة البيئية – بما توفره من معلومات عن الأداء البيئي لتلك المنظمات – من شأنه أن يسهل من تعاملها مع البنوك المهتمة بإدراج الأبعاد البيئية في نموذج قرارها التمويلي، حيث يمكن لتلك المنظمات أن تحصل على معاملة تفضيلية من خلال الحصول على التمويل المرغوب في الوقت المناسب وبتكلفة تمويل أقل وبشروط أكثر مرونة.
- أن إدراك منظمات الأعمال لاهتمام البنوك بإدراج المخاطر البيئية ضمن معايير اتخاذ قرارات منح الائتمان والقروض، يجعلها أكثر التزاماً بمراعاة الاشتراطات البيئية عند ممارستها لأنشطتها وعند الإفصاح عن معلومات الأداء البيئي.
- أن تقارير المعلومات المحاسبية الفترية والسنوية الصادرة عن منظمات الأعمال لا تفي باحتياجات البنوك من معلومات الأداء البيئي اللازمة للقيام بإجراء التقييم الشامل للمخاطر المصاحبة لأنشطة تلك المنظمات.

القسم الثاني: الدراسة الميدانية

بالاستفادة من النتائج التي تم التوصل إليها من عرض وتقييم الدراسات السابقة ذات الصلة، ولأغراض تحقيق أهداف البحث تم تصميم أداة البحث، والمتمثلة في قائمة استبيان تم توزيعها على البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض العاملة بالمملكة، وتضمنت الاستبانة مجموعة من المحاور الأساسية بغرض اختبار فروض البحث، وكذا بغرض تحديد المعلومات البيئية المرغوب الإفصاح عنها من قبل الشركات المساهمة لأغراض اتخاذ القرارات التمويلية بواسطة البنوك ومؤسسات الإقراض، وبما يساعد على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي عن المعلومات البيئية لتلك الشركات.

أولا: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون القطاع المصرفي السعودي من كل من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وشركات التأمين وصناديق الاستثمار وصناديق تعويضات نهاية الخدمة ومؤسسات الإقراض المتخصصة، ويختص الجزء الميداني من الدراسة بالبنوك التجارية والبنوك المتخصصة ومؤسسات الإقراض المتخصصة، والتي تعنى أنشطتها الرئيسية بعمليات التمويل سواء بالمشاركة أو بالإقراض في القطاع المصرفي السعودي. وقد بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في المملكة في عام ٢٠٠٨م (١٨) مصرفاً، منها (١١) مصرفاً سعودياً تضم (٣) مصارف وطنية وهي الأهلي والرياض والراجحي وتستحوذ على (٨٧٩) فرعاً من إجمالي الفروع لكافة المصارف والبالغ عددها (١٣٧١) فرعاً، و (٨) مصارف ذات ملكية مشتركة وطنية وأجنبية،

ويبلغ عدد فروعها ٤٩٤ فرعاً، و (٧) مصارف تمثل فروعاً لمصارف أجنبية بواقع فرع واحد لكل مصرف، وباستثناء بنك الخليج الدولي الذي يمثله فرعان، بإجمالي ٨ فروع، ويتوزع إجمالي الفروع لكافة المصارف على المناطق الجغرافية بالمملكة، حيث يقع ٤٦٩ فرعاً منها في المنطقة الوسطى بنسبة (٣٤,٢٪)، ٣٦٧ فرع في المنطقة الغربية بنسبة (٢٦,٨٪)، ٢٤٥ فرعاً في المنطقة الشرقية بنسبة(١٧,٩٪)، ١٦٠ فرعاً في المنطقة الجنوبية بنسبة (١١,٧٪)، و١٣٠ فرعاً في المنطقة الشمالية بنسبة (٩,٥٪). بالإضافة إلى خمس مؤسسات إقراض متخصصة، وهي البنك الزراعي العربي السعودي (٥٣ فرع)، والبنك السعودي للتسليف والادخار (٢٦ فرع)، وصندوق الاستثمارات العامة (١ فرع)، وصندوق التنمية الصناعية السعودي (١٢ منطقة)، وصندوق التنمية العقارية(٢٥ فرع). كما بلغ إجمالي حجم النشاط الائتماني في عام ٢٠٠٨ مبلغ ٧٧٦,٢٢٦مليار ريال سعودي، يتوزع بنسبة (٨٢,٥٪) على المصارف التجارية بما قيمته (٦٤٠,٦٧٩) مليار ريال سعودي، وبنسبة (١٧,٥٪) على مؤسسات الإقراض المتخصصة بما قيمته (١٣٥,٥٧٤) مليار ريال سعودي (راجع مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠٠٨).

وقد تم اختبار أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان المصمم لتحقيق أهداف الدراسة، من خلال دراسة استكشافية، حيث تم مناقشة الاستبانة مع أربعة من المختصين، من مديري الفروع ومديري الائتمان بالبنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة، وبعد إجراء التعديلات المناسبة تم توزيع الاستبانة في صورتها النهائية على الفروع الرئيسية للبنوك ومؤسسات الإقراض في المدن الرئيسية بالمناطق الجغرافية الخمس بالمملكة، وذلك باستخدام أسلوب التوزيع المباشر وبواسطة مجموعة من المعاونين، الذين تم تقديم الإرشادات والتوجيهات المناسبة لهم لضمان تعبئة الاستبانات بشكل سليم، كما تم استخدام أسلوب التوزيع غير المباشر من خلال كل من البريد والفاكس، وقد بلغ حجم الردود عدد (١٧٢) استبانه بنسبة (٤٣,٩٪) من إجمالي (٣٩٢) استبانه تم توزيعها على جميع الفروع في المدن الرئيسية في كافة مناطق المملكة. وقد تم استبعاد عدد (١٣) استبانه، والتي لا يمكن الاعتماد عليها لأغراض تحقيق أهداف الدراسة، ومن ثم فقد بلغ حجم العينة النهائي (١٥٩) مفردة وهي تمثل نسبة الردود الصحيحة والتي بلغت (٤٠,٦٪) وهي نسبة جيدة ومقبولة في مثل هذا النوع من الدراسات.

ويوضح الجدول رقم (١) أهم خصائص عينة الدراسة تبعاً لمجموعة من المتغيرات الوصفية والمتمثلة في التصنيف البنكي، والمؤهل العلمي، والوظيفة، وسنوات الخبرة، حيث بلغت نسبة كل من البنوك التجارية و مؤسسات الإقراض المتخصصة نسبة (٨٦,١٤٪)، (١٣,٨٤٪) من حجم العينة على الترتيب،

وهي تتناسب إلى حد كبير مع الوزن النسبي لحجم النشاط الائتماني لكل منها في القطاع المصرفي. أما من حيث المؤهل العلمي، فقد بلغت نسبة كل من الحاصلين على درجتي الدكتوراه والماجستير (١٤,٤٦٪) والحاصلين على درجة البكالوريوس (٨٣,٠٢٪)، والحاصلين على درجات علمية أخرى (٢,٥٢٪) من حجم العينة على الترتيب. وفيما يتعلق بنسب توزيع مفردات العينة تبعاً لنوع الوظيفة، فقد بلغت نسبة من يشغلون وظيفة مدراء للفروع (١٨,٢٤٪)، ونسبة من يشغلون وظيفة مدراء لإدارات الائتمان والقروض (٧٢,٣٢٪)، ونسبة من يشغلون وظائف أخرى ذات صلة (٩,٤٣٪). وأخيراً وفيما يخص سنوات الخبرة، يتضح أن ما نسبته (٦٤,١٥٪) لديهم خبرات أكثر من ١٠ سنوات، في حين بلغت نسبة من لديهم خبرة أقل من ١٠ سنوات (٣٥,٨٥٪). ومن هذا الوصف لخصائص عينة الدراسة، يمكن القول بأن عينة الدراسة تحوي تنوع جيد ومرغوب فيه من حيث التصنيف البنكي، والمؤهل العلمي، والوظيفة، وسنوات الخبرة ويدعم ذلك بشكل مبدئي إمكانية الاعتماد على آراء مفردات العينة بدرجة عالية.

جدول (١)

خصائص عينة الدراسة حسب نوع نشاط البنك والمؤهل العلمي ونوع الوظيفة وسنوات الخبرة

التصنيف البنكي	٪	المؤهل العلمي	٪	الوظيفة	٪	سنوات الخبرة	٪
تجارى (وطني)	33.96%	بكالوريوس	83.02%	مدير فرع	18.24%	أقل من ٥	11.32%
تجاري (ملكية مشتركة)	49.06%	ماجستير	9.43%	مدير إدارة الائتمان	50.94%	٥ أقل من ١٠	24.53%
تجاري (فرع لمصرف أجنبي)	3.14%	دكتوراه	5.03%	مدير إدارة القروض	21.38%	١٠ أقل من ١٥	38.99%
مؤسسة إقراض متخصصة	13.84%	أخرى	2.52%	أخرى	9.43%	١٥ فأكثر	%١٦25.
المجموع	١٠٠	المجموع	١٠٠	المجموع	١٠٠	المجموع	١٠٠

ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام مقياس (Likert) ذو الخمس درجات في تحديد درجة موافقة مفردات العينة على الفقرات الواردة بالاستبانه، وقد تم تقسيم فئات درجات الموافقة إلى ثلاث فئات، الفئة الأولى أقل من ٢,٦ درجة وتعني درجة موافقة منخفضة، والفئة الثانية من ٢,٦ درجة إلى أقل من ٣,٤ درجة وتعني درجة موافقة متوسطة، والفئة الثالثة من ٣,٤ درجة إلى ٥ درجات وتعني درجة موافقة مرتفعة. ولقياس صدق وثبات الاستبانة المستخدمة في الدراسة تم استخدام مجموعة من المقاييس الإحصائية، حيث استخدام معامل